INF

L

INFCIRC/382
11 July 1990
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: ENGLISH AND RUSSIAN

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشرة اعلامية

نصوص البيانات المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الصادرة في أعقاب اجتماع القمة في واشنطن العاصمة ٣١ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيو ١٩٩٠

يجري تعميم النصوص المرفقة بناء على طلب البعثة الدائمة للولايات المتحدة والبعثة الدائمة للاتحاد السوفياتي.

90-02750
١٧٩٧٥

بيان مشترك بشأن عدم الانتشار

ان الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يعارضان انتشار الأسلحة النووية، والاسلحة الكيميائية، والصواريخ القادرة على حمل هذه الاسلحة، وبعض الصواريخ الاخرى، وتكنولوجيات الصواريخ. وذلك أنه كلما زاد عدد الامم الحائزة لمثل تلك الاسلحة بات من الاصعب تحقيق رغبة الشعوب في كل مكان، في تنفيذ تدابير فعالة للحد من الاسلحة، ونزع السلاح، وتخفيف خطر الحرب. ثم ان انتشار الأسلحة يمكن أن يشجع أو يكشف حالة انعدام الامن والعدوانية فيما بين الامم، ويهدد البشرية بحرب تدميرية على نحو لم يسبق له مثيل.

ان مناقشاتنا طوال الشهور الماضية مهدت الطريق لعصر جديد في العلاقات بين بلدينا. فقد اتخذنا خطوات رئيسية تجاه عقد اتفاقات لتخفيض ترساناتنا النووية الاستراتيجية، ووضع القيود المفروضة على التجارب النووية موضع التنفيذ، والتوصل الى حظر شامل للأسلحة الكيميائية. ونحن نتخذ مع أمم أوروبا خطوات لم يسبق لها مثيل لتخفيض كمية الأسلحة التقليدية الحالية كجزء من عملية بناء نظام دائم للأمن الأوروبي. ان التقدم الذي نحرزه، والالتزامات التي تعهدنا بتنفيذها في هذه الجهود الثنائية والمتعددة الاطراف للحد من الاسلحة تبين بوضوح أن تخفيض الاسلحة يمكن أن يسهم في زيادة الأمن حتى عندما تكون قد فرقت بين البلدان فوارق طويلة الامد عميقة الجذور

ان الخطوات التاريخية التي اتخذناها لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وللتعاون لصالح الاستقرار الدولي، تتيح امكانية التعاون الأوثق، بل والملموس على نحو أكبر، في مجالات عدم انتشار الأسلحة النووية، والكيميائية والصواريخ.

ومع أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان، فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي:

- يعلنان التزامهما بمنع انتشار الأسلحة النووية، والاسلحة الكيميائية، والصواريخ القادرة على حمل تلك الاسلحة، وبعض الصواريخ الاخرى، وتكنولوجيات الصواريخ، لا سيما تلك الخاضعة لاحكام نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ؛

- يتفقان على التعاون الوثيق فيما بينهما، والتعاون مع الدول الاخرى الاعضاء في المجتمع الدولي، لوضع وتنفيذ تدابير ملموسة لمناهضة انتشار هذه الانواع من الاسلحة؛

- يدعوان غيرهما من الأمم الى الالتزام من جديد بتنفيذ تدابير فعالة في مجال عدم الانتشار كوسيلة لتأمين السلم والاستقرار الدوليين، وكخطوة تجاه الحد الفعال من الأسلحة النووية، والأسلحة الكيميائية، والصواريخ، وتكنولوجيا الصواريخ، على الصعيد العالمي.

قد اتخذ الجانبان اجراءات محددة للمضي قدما بهذه الالتزامات.

عدم انتشار الأسلحة النووية

لمنع انتشار الأسلحة النووية، فان الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي:

- يؤكدان من جديد على التزامهما الراسخ والمستديم، بمنع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية؛

- يؤكدان من جديد على دعمهما القوي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويتفقان على أن هذه المعاهدة ما زالت تشكل اسهاما بالغ القيمة للأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والاقليمي؛

- يحثان جميع البلدان التي لم تنضم بعد الى معاهدة عدم الانتشار، على الانضمام الى هذه المعاهدة؛

- يحثان جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على التنفيذ الدقيق لالتزاماتها بموجب المعاهدة فيما يتعلق بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

- يؤكدان اعتزامهما التعاون معا، ومع أطراف أخرى في المعاهدة، على انجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٠، الذي من شأنه أن يؤكد من جديد دعم أهداف المعاهدة وأهميتها بالنسبة للأمن والاستقرار الدوليين؛

- يؤيدان معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) ويحثان جميع بلدان المنطقة على العمل على انفاذ هذه المعاهدة في وقت مبكر؛

- يعلنان من جديد التزامهما المستمر بتقوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي أسهم نظامها الرقابي الفريد في توسيع نطاق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

- يؤيدان تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في ظل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

- يناشدان جميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي تضطلع بأنشطة نووية غير خاضعة للضمانات، اخضاع هذه الانشطة للضمانات الدولية؛

- يتفقان على الحاجة الى فرض قيود صارمة على تصدير المواد، والمعدات، والتكنولوجيا المتصلة بالمجال النووي، لضمان عدم اساءة استخدامها من أجل أغراض التفجير النووي، ويحثان جميع الأمم الاخرى القادرة على تصدير التكنولوجيا المتصلة بالمجال النووي على فرض قيود صارمة مماثلة؛

- يواصلان تأييد الجهود المبذولة لتحسين وتعزيز النظام الدولي لمراقبة الصادرات النووية؛

- يؤيدان المناقشات التي تجري بين الدول في المناطق التي يُخشى انتشار الاسلحة النووية فيها، بغرض انجاز خطوات ملموسة لتقليص خطر الانتشار النووي، يتضامنان بصفة خاصة مع النداء الموجه الى أمم الشرق الأوسط والجنوب الافريقي وجنوب آسيا، للدخول في مثل هذه المناقشات والاستمرار فيها؛

- يتفقان على مواصلة مشاوراتهما الثنائية المنتظمة والبناءة، بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية.

عدم انتشار الصواريخ وتكنولوجيا الصواريخ

للتصدي لانتشار الصواريخ وتكنولوجيا الصواريخ، فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي:

- قد وقعا المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن ازالة صواريخهما المتوسطة المدى والقصيرة المدى، بما يبين أن الحد من مثل هذه الصواريخ -بل وازالتها- يمكن أن يعزز الأمن القومي؛

- يؤكدان من جديد عزمهما على توقيع معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (إستارت) في نهاية العام؛

- يؤكدان تأييدهما لأهداف نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، الذي يسري على الصواريخ وبعض أنواع من المعدات والتكنولوجيا المتعلقة بالصواريخ القادرة على حمل ٥٠٠ كيلوغرام على الأقل من المواد المتفجرة في مدى لا يقل عن ٣٠٠ كيلومتر؛ ويناشدان جميع الأمم التي لم تلتزم بعد بروح هذا النظام ومبادئه التوجيهية، أن تفعل ذلك؛

- يعكفان على اتخاذ تدابير لتقييد انتشار الصواريخ على الصعيد العالمي، تتضمن مراقبة الصادرات وغيرها من الاجراءات الداخلية؛

- شرعا في اجراء مشاورات ثنائية لتبادل المعلومات المتعلقة بهذه المراقبة وبتلك الاجراءات، ولتحديد تدابير معينة لمنع انتشار الصواريخ؛

- يتفقان على العمل على وقف انتشار الصواريخ، لا سيما في مناطق التوتر، مثل الشرق الأوسط؛

- يؤكدان، لبلوغ تلك الغاية، اعتزامهما تأمُّل مبادرات اقليمية ترمي الى تقليص خطر انتشار الصواريخ، بما في ذلك امكانية بذل مساعيهما الحميدة لدعم تلك المبادرات؛

- يذكران بأنهما يؤيدان التعاون الاقتصادي الدولي، بما في ذلك التعاون الرامي الى الاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي ما دام مثل هذا التعاون غير قمين بأن يسهم في انتشار الصواريخ؛

- ويناشدان كافة البلدان -سواء المصدرة للصواريخ وتكنولوجيا الصواريخ أو المستوردة اياها- أن تتوخيا ضبط النفس، ويعربان عن رغبتهما في مواصلة الحوار الذي يجريه كل منهما مع بلدان أخرى بشأن منع انتشار الصواريخ وتكنولوجيا الصواريخ؛

- ويبديان تصميمهما على مواصلة العمل على تعزيز هذا الضبط للنفس، على الصعيد الدولي، فيما يتعلق بانتشار الصواريخ وتكنولوجيا الصواريخ.

عدم انتشار الأسلحة الكيميائية

للتصدي لاستخدام وانتشار الأسلحة الكيميائية، فان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي:

- يعلنان أن عقد اتفاقية متعددة الأطراف، وقابلة للتحقق على نحو فعال تحظر تطوير وانتاج واستخدام الأسلحة الكيميائية، وتدمير جميع مخزونات هذه الأسلحة على الصعيد العالمي، هو أفضل الحلول الطويلة الأجل لازالة الخطر الذي يهدد الأمن الدولي من جراء استخدام وانتشار الأسلحة الكيميائية، وأن تدابير عدم الانتشار تعتبر خطوة أولى تجاه عقد مثل هذه الاتفاقية؛

- سيكثفان تعاونهما لتعجيل المفاوضات الجارية في جنيف بغية تسوية المسائل المعلقة في أقرب وقت ممكن، واتمام مشروع الاتفاقية في أبكر وقت؛

- شرعا في تنفيذ تدابير ثنائية لبناء الثقة، بما في ذلك تبادل المعلومات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، وتبادل زيارات المواقع؛

- يعلنان أنهما وقعّا توا على اتفاق تمهيدي بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية وعدم انتاجها، وبشأن تدابير تيسر التوصل الى الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بالأسلحة الكيميائية؛

- يعلنان التزامهما، في ذلك الاتفاق، باتخاذ تدابير عملية لتشجيع جميع الدول القادرة على انتاج الأسلحة الكيميائية، على أن تصبح أطرافا في الاتفاقية المتعددة الأطراف؛

- قد أعلنا عن امتلاكهما لأسلحة كيميائية، يحثان الدول الأخرى الحائزة لأسلحة كيميائية، على أن تعلن حيازتها لتلك الأسلحة، وأن تلتزم بازالتها، وأن تبدأ فورا -من خلال البحوث والتعاون- في التماس القدرة على ازالة الأسلحة الكيميائية؛

- يعلنان أنهما لن يعملا على نشر أسلحة كيميائية؛

- قد شرعا في فرض قيود تصديرية، للتصدي لانتشار الأسلحة الكيميائية علما بأنه ليس المقصود من هذه التدابير تعويق الأنشطة الكيميائية السلمية المشروعة أو المساس بها؛

- قد اتفقا على اجراء مناقشات ثنائية لتحسين فعالية قيود التصدير في بلديهما من أجل التصدي لانتشار الأسلحة الكيميائية؛

- يجريان مشاورات ثنائية منتظمة لتوسيع نطاق التعاون الثنائي، بما في ذلك تبادل المعلومات عن مشاكل انتشار الأسلحة الكيميائية؛

- يؤكدان عزمهما على مواصلة اتخاذ الاجراءات السياسية والدبلوماسية في حالات محددة تثير القلق بشأن انتاج الأسلحة الكيميائية أو استخدامها أو انتشارها؛

- يتضامنان مع الأمم الأخرى في بذل جهود متعددة الأطراف لتنسيق قيود التصدير، وتبادل المعلومات، وتوسيع نطاق التعاون الدولي من أجل التصدي لانتشار الأسلحة الكيميائية؛

- يؤكدان من جديد تأييدهما لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاكا للقانون الدولي؛

- يعكفان على اتخاذ الخطوات التي تكفل تعزيز بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ عن طريق:

  - تشجيع الدول غير الأطراف في هذا البروتوكول على الانضمام اليه؛

  - تأكيد عزمهما على تقديم الدعم النشط للأمين العام للأمم المتحدة عند اجراء تحقيقات في حالات انتهاك البروتوكول، التي يتم التبليغ عنها؛

  - تأكيد عزمهما على النظر في فرض جزاءات ضد منتهكي البروتوكول، بما في ذلك الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛

  - الاتفاق على التشاور بسرعة في حالة حدوث أي انتهاك للبروتوكول، لمناقشة الاجراءات الثنائية والمتعددة الأطراف التي يمكن اتخاذها ضد الطرف المنتهك، وكذلك مناقشة المساعدة المناسبة التي يمكن تقديمها لضحايا هذا الانتهاك؛

- يتفقان على أن وجود الأسلحة الكيميائية واستمرار انتشارها في مناطق التوتر مثل الشرق الأوسط، يشكلان خطرا جسيما. ولذلك يؤكد البلدان اعتزامهما تلمس مبادرات اقليمية في الشرق الأوسط وغيرها من المناطق، بما في ذلك امكانية بذل مساعيهما الحميدة لتعزيز مثل هذه المبادرات ومنها على سبيل المثال:

  - بذل الجهود لزيادة الوعي بمخاطر انتشار الأسلحة الكيميائية وأثرها السلبي على تنفيذ الاتفاقية المتعددة الأطراف المعنية بالأسلحة الكيميائية؛

- بذل الجهود الثنائية أو المتعددة الأطراف من أجل التصدي لانتشار الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك العدول عن انتاج الأسلحة الكيميائية؛

- بذل الجهود لتدمير الأسلحة الكيميائية قبل عقد الاتفاقية المتعددة الأطراف المعنية بالأسلحة الكيميائية، وهو ما تفعله الآن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يحثان جميع أمم العالم، التي لم تنضم بعد اليهما في اتخاذ تدابير مماثلة وفعالة من أجل التصدي لانتشار الأسلحة الكيميائية، على أن تفعل ذلك.

بيان مشترك بشأن المفاعل الحراري النووي التجريبي الدولي

أكد قادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، في اجتماعهما الذي عقد في جنيف في عام ١٩٨٥، أهمية العمل الذي يستهدف استخدام تقنية الاندماج النووي الحراري المسيطر عليه في أغراض سلمية، وأيدا توسيع نطاق تنمية التعاون الدولي من الناحية العملية على الحصول على مصدر الطاقة هذا، الذي يتسم أساسا بأنه لا ينضب، وذلك من أجل البشرية جمعاء.

ان مشروع المفاعل الحراري النووي التجريبي الدولي، الذي تتضامن فيه جهود مشتركة يبذلها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة واليابان والاتحاد الاوروبي، تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يحرز تقدما ملحوظا لبلوغ تلك الغاية. وسيتم في وقت قريب استكمال تصميم مفاهيمي بشأن هذا المفاعل.

ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، اذ يلاحظان مع الارتياح النتائج التي تم التوصل اليها في اطار هذا المشروع، يتطلعان الى مواصلة بذل الجهود الدولية الرامية الى تعزيز احراز المزيد من التقدم في مجال تطوير استخدام تقنية الاندماج النووي الحراري المسيطر عليه في أغراض سلمية.

بيان مشترك بشأن التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية

أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها السيد ميخائيل غورباتشوف، رئيس الاتحاد السوفياتي، للولايات المتحدة، بدعوة من الرئيس جورج بوش رئيس الولايات المتحدة، عقد الطرفان اتفاقا أمريكيا سوفياتيا جديدا بشأن التعاون العلمي والتقني في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وهذا الاتفاق يدعم الاطار الطويل الأمد المتعلق باجراء البحوث الهامة في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الاندماج النووي الحراري المسيطر عليه، والخصائص الأساسية للمادة، وأمان المفاعلات النووية المدنية.

واتفق الطرفان، وقد سلما بالحاجة الى تطوير القوى النووية واستخدامها على نحو مسؤول، على التعاون في دراسة الآثار الصحية والبيئية المترتبة على توليد القوى النووية في الماضي والحاضر والمستقبل، وفي تعزيز الممارسات التي تكفل أمان تشغيل المفاعلات النووية المدنية. ويعتزم الطرفان التعجيل باعداد وتنفيذ برنامج عمل مشترك في هذه المجالات، بموجب هذا الاتفاق، على نحو يفيد الطرفين، واتفقا أيضا على استكشاف امكانيات التعاون في تصريف النفايات الخطرة والمشعة.